للعمل النقابي للعمال وسائر المهنيين وطلاب الجامعات وغيرهم، فإنها أيضاً توفر غطاءً سميكاً لأعمال القمع والبطش التي تنزلها السلطات العسكرية بالمؤسسات الوطنية بما فيها النقابات. وليس الخوف الذي تملك المواطنين لفترة طويلة من الاقتراب من هذه المؤسسات وبالتردد عليها، ناهيك عن الالتحاق والعمل النشيط بها، إلا أحد افرازات أعمال البطش القمعية تلك والتي شكلت عائقاً جدياً على طريق تطور وتقدم النقابات. ومن المعروف أن العديد من النقابيين سجنوا لفترات طويلة وأبعد بعضهم خارج الوطن، وتفرض الاقامة الجبرية على بعضهم الآخر الآن وعلى فترات متعاقبة عقاباً لهم على نشاطهم ودورهم الفعال في الحركة النقابية.

ثانياً: تفرض الحاكميات العسكرية وكذلك الهستدروت حرمان النقابات من حق الاهتمام وملاحقة قضايا العمال داخل الخط الأخضر الذين هم أكثر من نصف الطبقة العاملة. وليست الأسباب الأمنية هي الدافع لتطبيق أوامر الحظر على النقابات وحرمانها حق الاهتمام بأولئك العمال فقط، بل هناك مخطط دفع العمال تحت سوط الحاجة الماسة للانتظام في الهستدروت كجزء من مخطط ضم المناطق المحتلة كلها.

إن المقتطعات من رواتب العمال بالحجج المختلفة. والتي وصلت إلى مليارات «الشيكلات» لا تعود على العامل بأي نفع. والعامل يلمس ويرى عجز النقابات العربية، التي يعوزها المال أيضاً والمتفرغون النقابيون المختصون بمتابعة قضايا العمال، ولو من خلال مساعدة العامل في توكيل محامين متعاقدين مع النقابة لتولي قضيته، العامل يلمس ويرى عجز النقابة عن تقديم أي خدمة له، وبالتالي هو متحرر من إلحاح مصالحه عليه بالانتساب للنقابة.

ثالثاً: إن العمال العاملين في اسرائيل، لا يعيشون في أحياء عمالية في المدن كما يمكن أن يخطر ببال البعض على مثال الصورة الكلاسيكية للعمال الأوروبيين مثلاً. هؤلاء العمال يعملون نهاراً في الورشة أو المزرعة ويعودون للمبيت في القرية أو المخيم، أي أنهم موزعون على أكثر من ٤٥٠ قرية ومخيم بعيدة عن المدن مراكز النقابات. والانتساب للنقابة والمشاركة في أعمالها تكلف العامل جهداً ومصاريف اضافية مقابل نفع محدود من الناحية المصلحية الذاتية.

والأهم من ذلك، أن الوعي الطبقي، الوعي بضرورة التنظيم النقابي لا يولد عند العامل بمجرد دخوله سوق العمل. هذا الوعي يحتاج لوقت حتى يتبلور خصوصاً وأن العمال قادمون من بيئات متخلفة نسبياً، القرى والمخيمات، ويعيشون فيها أيضاً، مما سنعرض له بتوسع أكثر في مكان آخر.

رابعاً: ان قانون العمل والعمال، كما أسلفنا، هو في خدمة أصحاب العمل. والسلطة العسكرية الاسرائيلية تسارع لتلقف أي تغيير تجريه الأردن على قوانينها وتطبقه في الأرض المحتلة، كما تحاول إجراء تعديلات اضافية تزيد في رجعية القانون لصالح الاحتلال.